جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر

ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30. العدد. 04. السنة. 2026.

مجلة المعيار
EL MIEYAR

أسس الأمن القانوني في عالم رقمي متحول

"مقاربة مفاهيمية ونظرية"

Foundations of legal security in a transformed digital world
« a conceptual and theoretical approach »

آمنة جباري[1]
djebariamina9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/31 تاريخ النشر: 2026/09/15
Received: 31/03/2026 published: 15/09/2026

ملخص المقال:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان انعكاسات استراتيجية التحول الرقمي بمختلف أبعاده على الأسس النظرية للأمن القانوني باعتباره مبدأ دستوريا مستقلا، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى محورين: الأول لمعالجة المفاهيم، والثاني لإبراز انعكاسات البيئة الرقمية على أسس الأمن القانوني، وتوصلنا من خلال الدراسة إلى أن التحول الرقمي ضرورة ملحة وآلية فعالة لتحقيق الأمن القانوني وحماية حقوق الأفراد ومراكزهم القانونية غير أن اعتماده يستوجب استحداث منظومة قانونية متكاملة للأمن القانوني الرقمي، تحقيقا للتوازن بين الاستقرار في الأنظمة القانونية والابتكار الرقمي بما يضمن حماية البيانات، وتفعيل حق الفرد في الوصول إلى المعلومة.

كلمات مفتاحية: الأمن القانوني، التحول الرقمي، الإطار المفاهيمي، الأسس النظرية.

Abstract:

This research paper aims to demonstrate the implications of the digital transformation strategy in various dimensions on the theoretical foundations of legal security as an independent constitutional principle, by dividing the research into two axes: Through the study, we came to the conclusion that digital transformation is an urgent necessity and an effective mechanism to achieve legal security and protect the rights of individuals and their legal status, but its adoption requires the development of an integrated legal system for digital legal security, in order to achieve a balance between stability in legal systems and digital innovation to ensure data protection, and the activation of the individual's right to access information.

***Keywords**: legal security, digital transformation, conceptual framework, theoretical foundations.*

(1)جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة–(الجزائر).

مقدمة:

إنه وفي ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة والتي باتت جزءا مهما من حياة الأفراد والمجتمعات، فإن التحول الرقمي أصبح واقعا يفرض نفسه لا خيارا، وهو ما يعكس حاجة الدولة إلى إعادة هيكلة منظومتها القانونية والتنظيمية وفق ما يحقق بيئة قانونية مستقرة يتم اعتمادها من قبل مختلف المؤسسات العامة والخاصة، وكذا الأفراد في ظل المعاملات الافتراضية التي تتطلب بدورها حماية قانونية خاصة نظرا لطبيعتها الرقمية، وهو ما يعكس أهمية الأمن القانوني كعنصر فعال في تحقيق الاستقرار وحماية الحقوق داخل هذه البيئة الرقمية الحديثة.

إن تكييف الأسس والقواعد القانونية وفق الطبيعة الإلكترونية يتطلب فهما دقيقا لمفهوم كل من الأمن القانوني، وكذا التحول الرقمي، وهو ما ستتم معالجته من خلال هذه الورقة البحثية والتي جاءت كذلك لتسليط الضوء على أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها الأمن القانوني المرتبط بالتحول الرقمي وذلك باعتبارها مدخلا أساسيا لاستيعاب وفهم الإطار القانوني المناسب للتحولات الرقمية، بالإضافة إلى معرفة مدى صلاحية وفعالية هاته الأسس في مواجهة مختلف التحديات الرقمية المطروحة.

أولا: أهمية الموضوع

يكتسي الموضوع أهمية بالغة من الناحيتين العلمية وكذا العملية، وتتجلى الأهمية العلمية في التأصيل للمفهوم الحديث للأمن القانوني والكشف عن أهم الأسس النظرية والمفاهيمية في ظل التحولات الرقمية، بغية الإثراء والتطير في العلاقات الرابطة بين القانون والتكنولوجيا الحديثة، وهو ما يسهم من الناحية العملية في تطوير الإطار القانوني والتشريعي الذي من شأنه أن يعزز حماية الحقوق وضبط المعاملات الرقمية.

ثانيا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

–هل الأسس النظرية التقليدية كافية لضمان حماية الحقوق وضبط المعاملات الرقمية؟

وخدمة للإشكال الرئيسي يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية كالآتي:

–هل يستوعب المفهوم التقليدي للأمن القانوني التغيرات الحاصلة عن طريق التحول الرقمي؟

–هل تتطلب البيئة الرقمية إعادة بناء وتفسير للأسس النظرية القديمة؟

ثالثا: أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة أساسا لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الأمن القانوني في ظل التحولات الرقمية الحاصلة.
- الوقوف على مدى مساهمة التقنيات والأدوات الرقمية في تحقيق الاستقرار والوضوح القانوني.
- مدى مساهمة استراتيجية التحول الرقمي في تكريس وتفعيل مبدأ الحماية القانونية.

رابعا: منهج البحث

اعتمدت الباحثة في دراستها للموضوع على المنهج الوصفي وذلك للوقوف على معاني مختلف المصطلحات ووصف الظاهرة الرقمية مما يعطي صورة عامة قبل التحليل، بالإضافة إلى الوصف فقد اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل مختلف النصوص والمفاهيم القانونية للكشف عن مختلف التحديات التي يفرضها التحول الرقمي وصولا إلى عرض النتائج.

خامسا: خطة البحث

لتغطية جوانب الموضوع قامت الباحثة بتوزيع عناصره حسب الخطة الآتية:

مقدمة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القانوني والتحول الرقمي.

المحور الثاني: انعكاسات التحول الرقمي على الأسس النظرية للأمن القانوني.

خاتمة.

الإطار المفاهيمي للأمن القانوني والتحول الرقمي

يهدف هذا المحور أساسا إلى فهم وتوضيح طبيعة العلاقة بين مفهومي الأمن القانوني والتحول الرقمي، وذلك من خلال التطرق إلى التعريف، والخصائص، والأهمية الدستورية للأمن القانوني، ليتم التطرق بعدها إلى السمات الجوهرية للتحول الرقمي، وذلك بغية إدراك العوامل التي جعلته يفرض إعادة بناء ضمانات الأمن القانوني.

1.2 مفهوم الأمن القانوني:

إن القوانين الحديثة تبنى على عدة مفاهيم أساسية أهمها الأمن القانوني باعتباره الركيزة الأساسية لقيام دولة القانون كونه يحقق الطمأنينة لدى الأفراد بالإضافة إلى المحافظة على حقوقهم المشروعة ومراكزهم القانونية مما يخلق تنظيما في سلوكياتهم بما يضمن فعالية القواعد القانونية واستقرار تطبيقها.

أولا: تعريف الأمن القانوني:

على غرار المصطلحات القانونية الأخرى فإن مصطلح الأمن القانوني لم يحظى بتعريف قانوني من قبل المشرعين الذين أوكلوا مهمة ذلك إلى الفقهاء أساسا وإلى القضاء، حيث اختلف تعريف الفقهاء للمصطلح وظهرت عدة اتجاهات من بينها:

-هناك من عرف الأمن القانوني بأنه (بدوي عبد الجليل، هنان علي، 2021، صفحة 4):"كل ضمانة تهدف إلى تأمين حسن تنفيذ الالتزامات وتلافي عدم الوثوق بتطبيق القانون بما يؤمن حق الأفراد بالأمان"

-في حين اعتمد آخرون على الثقة المشروعة كفكرة لتأسيس تعريفهم للأمن القانوني كالآتي (بدوي عبد الجليل، هنان علي، 2021، صفحة 5):"كل وضعية بالواقع تستشف من وضوح ودقة قواعد القانون المطبق حتى يمكن للفرد أن يعرف حقوقه وواجباته، ويتخذ موقفا على ضوء ذلك".

من خلال التعريفين يمكننا القول بأن الأمن القانوني يشكل نظرية متعددة المعاني والأشكال، مما يحول دون ضبط تعريف فقهي جامع مانع لهذا المصطلح ليكون محل اختلاف بين الفقهاء.

من التعاريف المرجحة للأمن القانوني ذلك التعريف الذي قدمه مجلس الدولة الفرنسي والذي جاء فيه (بدوي عبد الجليل، هنان علي، 2021، صفحة 5):" مبدأ الأمن القانوني يقتضي أن يكون المواطن قادرا على تحديد ما هو مباح وما هو محظور بموجب القانون الساري دون أن يستدعي ذلك من جانبه بذل مجهودات إضافية، من أجل بلوغ هذه النتيجة، ويجب أن تكون القوانين الصادرة واضحة ومفهومة ولا تخضع في الزمن لتغييرات مفرطة، وبالأخص غير متوقعة"

حيث يقسم هذا التعريف الأمن القانوني إلى محورين: أحدهما شكلي يتعلق بمدى وضوح القانون، وآخر زمني يتعلق بمدى قابلية القانون للتوقع، والحفاظ على ثبات المراكز القانونية (بلخير آيت عودية، 2018، صفحة 22).

ثانيا: خصائص الأمن القانوني:

يقوم مبدأ الأمن القانوني على دعائم تتماشى والفكر الدستوري العام، وهو ما يجعله يتميز بخصائص هامة تعد بمثابة ضمانات تساهم في تحقيق الاستقرار والثقة في النظام السائد، وتتمثل أساسا في: (بولحية محمد، 2024، الصفحات 346-347)

❖ **الطابع الآمر والعمومية:**

ومعنى ذلك أن تكون النصوص القانونية متسمة بالثبات محققة للاستقرار غير معرضة للتغيرات المفاجئة التي تمس بالمراكز القانونية للأشخاص أو علاقاتهم، بالإضافة إلى وضوح هاته النصوص وسهولة الحصول عليها من قبل المواطنين.

❖ **الوضوح والدقة في القاعدة القانونية:**

حيث يتطلب الأمن القانوني الوضوح في صياغة النصوص التشريعية بأن تكون بلغة سهلة ومفهومة وواضحة بعيدة عن الغموض وذلك لتمكين الأفراد من فهم فحواها دون انصراف الأذهان إلى التأويلات المتباينة وهو مايقتضي استعمال المصطلحات القانونية الدقيقة احترازا من تضارب التفسيرات وإضعاف الثقة في القوانين (بلخير آيت عودية، 2018).

❖ **قابلية القاعدة القانونية للتوقع:**

والمقصود بذلك هو قدرة الأفراد على إمكانية التنبؤ والتوقع للنتائج القانونية المترتبة عن تصرفاتهم، الأمر الذي يمكن هؤلاء الأفراد من ترتيب شؤونهم واتخاذ القرارات بثقة أكبر، وكل ذلك يمثل أحد أهم مقومات الأمن القانوني التقليدي والرقمي على حد سواء (بولحية محمد، 2024، صفحة 346).

❖ **العالمية والمرونة:**

وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين استقرار النظام القانوني وقدرته على مسايرة الأحداث الجديدة فالمبالغة في الاستقرار تخلق ما يسمى بالجمود، في حين تؤدي كثرة التغيير إلى إحداث الفوضى والعشوائية القانونية داخل المجتمع، أما العالمية فتعني قبول مبدأ الأمن القانوني وتطبيقه في عدة سياقات قانونية عبر العالم (بولحية محمد، 2024، صفحة 347).

❖ **استقرار القواعد القانونية:** ويقتضي ذلك العدول عن التعديلات المستمرة للتشريعات والنصوص القانونية، ترسيخا لمبدأ ثقة الفرد في النظام العام، إضافة إلى حماية المراكز القانونية المكتسبة للأشخاص (بولحية محمد، 2024، صفحة 347).

❖ **قيام الأمن القانوني على أسس خاصة:**

كون الأمن القانوني مبدأ دستوري فهو يقوم على أسس خاصة تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات السامية ومن بين هذه الأسس: (بلخير آيت عودية، 2018، الصفحات 19-25)

-وضوح القواعد القانونية: فيجب أن تتسم القاعدة القانونية بالوضوح والبساطة، وأن تكون بعيدة عن التعقيد والغموض وذلك حتى يتسنى للأفراد إدراك مضمونها وفهم حقوقهم والتزاماتهم مما يسهل تطبيقها من خلال سلوكياتهم اليومية.

-التوقع المشروع: بحيث أن القوانين التي تحكم الأفراد لا تكون عرضة للتغير المفاجئ، أو أن تكون مدروسة وفق مراعاة مصالح الأفراد وحقوقهم، وهو ما يقضي على التعسف ويدعم ثقة الأفراد في الدولة.

-عدم رجعية القوانين: وهو أحد أهم مبادئ الأمن القانوني، بحيث يكون تاريخ سريانها منذ تاريخ صدورها دون انسحابها على الماضي، فلا رجعية في تطبيق القوانين، إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

-فعالية النشر والإعلام القانوني: والمقصود بالنشر هنا القدرة على إيصال القاعدة القانونية للجمهور وتحقيق علمهم بها وهو ما يضفي عليها طابع الإلزام والحجية، ويجب أن يكون النشر ذو طابع رسمي (كالجريدة الرسمية عندنا في الجزائر)، وأن يكون متاحا للجمهور ويسهل الاطلاع عليه.

ثالثا: القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني في الجزائر:

شهد تعامل المشرع الجزائري مع الأمن القانوني تطورا هاما، حيث انتقل هذا الأخير من مجرد مبدأ مستخلص من الاجتهاد القضائي ودولة القانوني إلى تكريسه كمبدأ دستوري وذلك بشكل صريح من خلال التعديلات الواردة على الدستور خلال سنة2020 والذي أملته التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة كونها تتطلب منظومة قانونية تتسم بالمرونة والقابلة للتوقع وكذا الاستقرار في المعاملات.

ذكر المشرع الجزائري مقومات الأمن القانوني من خلال عدة نصوص قانونية من دستور 2016 غير أنه لم ينص بشكل صريح على المبدأ كما تم في تعديلات لاحقة، حيث ركز على إعادة توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية دون التركيز على وضوح النص والتوقع القانوني، فيستنتج أن التعديلات الحاصلة على دستور 2016 لم تولي أهمية كبيرة لهذا المبدأ من الناحية النصية ولم تعطه قيمته الدستورية المستقلة (الدستور الجزائري، 2016).

وبالرجوع إلى تعديل 2020 فنلاحظ اعترافا صريحا وتكريسا للمبدأ من خلال نص المادة 34 التي أكدت على سمو الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، بالإضافة إلى تحديد مقومات الأمن القانوني، حيث جاء فيه (الدستور الجزائري، 2020)ا: "لضمان الأمن القانوني، تحرص الدولة على ضمان إمكانية الوصول إلى التشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات، ووضوحها، واستقرارها"، ومع ذلك فإن المشرع الجزائري لم يقتصر على النص الدستوري فحسب وإنما اتجه إلى وضع وسن تشريعات أكثر مواءمة لتنظيم البيئة الرقمية وضمان الثقة والاستقرار في المعاملات الإلكترونية ومن أبرزها: **القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي** والذي جاء بجملة من الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى تكريس مبادئ الشرعية والشفافية وحق الفرد في حماية بياناته الشخصية وكلها تجسد مبدأ الأمن القانوني في ظل التحولات الرقمية (الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 07-18، 2018).

كما أصدر المشرع **القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية** الذي **جاء** بدوره لتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية والحد من الغموض القانوني الذي يرافقها من خلال تحديد حقوق والتزامات كل من المستهلك والمورد ورسم الإطار العام لهذا النوع من المعاملات. (الجريدة الرسمية، القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية، 2018)

وفي ذات السياق أصدر المشرع الجزائري **القانون رقم09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها** والذي أرسى جملة من الآليات القانونية للتحقيق والمتابعة والعقاب، بغية حماية الأنظمة المعلوماتية وتأمين الفضاء الافتراضي من مختلف الاعتداءات والخاطر (الجريدة الرسمية، القانون رقم 04-09، 2009).

2.2 مفهوم التحول الرقمي

شهد العالم المعاصر جملة من التحولات الجذرية في مجال التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي مما أدى إلى إحداث طفرة انتقالية على مستوى مختلف القطاعات والمجالات بما فيها المجال القانوني، وهو ما يجعل هذا التحول يرقى من مجرد تقنية حديثة إلى وسيلة فعالة في إعادة تشكيل وتسيير نمط جديد من المعاملات والعلاقات ذات الطابع السريع والمركب.

أولا: تعريف التحول الرقمي:

يعرف التحول الإلكتروني بأنه (كريم محمد مبروكة، 2024، الصفحات 237-238):" **عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في مجالات العمل المختلفة بهدف الإدارة الكاملة رقميا، والتخلي عن الورقيات شيئا فشيئا بهدف تغيير كيفية عمل الشركة وكيفية تشغيل القيمة للعملاء وتقديمها**".

كما يعرف أيضا بأنه (كريم محمد مبروكة، 2024، صفحة 238):" التحول في الأعمال أو الحكومات، أي إجراء تغييرات جذرية تطال نموذج العمل والإجراءات والعمليات، وقد يطال التحول عملية تغيير المنهج أو طريقة تقديم الخدمة كليا، وقد يكون استراتيجيا بتدخل في وظائف المؤسسة كلها.

ثانيا: خصائص التحول الرقمي: إن التحولات الرقمية الحاصلة داخل المجتمعات تلعب دورا هاما في توفير الخدمات وتقديم التسهيلات متجاوزة في ذلك كل الأطر الزمانية أو المكانية، وكل ذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها، ويمكن إجمال أهمها في الآتي: (منصوري مونية، تيجاني وافية، 2023، صفحة 6)

- ❖ اختصار الزمان والمكان: التطور التكنولوجي جعل العالم متقاربا مكانيا كقرية واحدة، بالإضافة إلى توفيره جهد التنقل وطول الزمن للحصول على الخدمات أو البيانات وغيرها.
- ❖ تقليص التكاليف والجهود حيث أن التعاملات تتم إلكترونيا بكبسة زر دون تنقل، مما يختزل الجهد وتكاليف التنقل وغيرها.
- ❖ تجسيد اللامركزية واللاتزامنية: حيث يتمكن المستخدم من استخدام النظام في الوقت المناسب له، دون تقييده بوقت محدد، وذلك نتيجة استمرارية عمل الانترنت على مدار الساعة، وهو ما يعكس استقلالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويجسد مبدأ اللامركزية (منصوري مونية، تيجاني وافية، 2023، صفحة 07).
- ❖ المشاركة والانتشار: حيث أن وسائل التكنولوجيا الحديثة متاحة أمام مختلف الأفراد بوسائل بسيطة، مما يمكنهم من نشر رسائلهم ومشاركتها عبر المواقع مع العالم الخارجي.
- ❖ الافتراضية: حيث تتم مختلف العمليات عبر شبكات وأنظمة رقمية وهو ما يحقق التدفق المستمر للبيانات وتكامل مختلف الخدمات.
- ❖ الطبيعة المركبة: حيث يتسم بالتعقيد نظرا للكم الهائل من البيانات والشبكات المترابطة.
- ❖ التفاعلية والتحويل: وهي إمكانية الإرسال والاستقبال في نفس الوقت مما يجعل الاتصال ثنائي وتبادلي، ويتيح المجال للتفاعل بين مختلف الأنشطة، بالإضافة إلى إتاحة المجال لتحويل الرسائل النصية إلى رسائل صوتية والقدرة على التحكم في هاته الوسائل.

❖ الشمولية: حيث أن التحول الرقمي لم يقتصر على قطاع بعينه وإنما شمل مختلف القطاعات فقد شمل: القضاء، التعليم، الاقتصاد، وجميع أشكال الإدارات. (منصوري مونية، تيجاني وافية، 2023، صفحة 08)

ثالثا: أنواع التحول الرقمي:

يصنف التحول الرقمي إلى عدة أنواع وذلك حسب المعيار المعتمد كدرجة التأثير، أو حسب القطاع، أو الوظيفة التي يؤديها، حيث يتميز التحول الرقمي بعدة أنواع رئيسة قابلة للتبني من قبل مختلف المؤسسات بغية تحسين الخدمات المقدمة، ومن هاته الأنواع: (كريم محمد مبروكة، 2024، الصفحات 250-252)

❖ تحويل العمليات:

وذلك عن طريق قيام الشركات بتحديثات على مستوى العمليات الداخلية عبر وسائل تكنولوجية حديثة، بغية تحسين الأداء داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدماتية، مما يحقق تخفيضا للتكاليف والجهود، بالإضافة إلى تحسين رضا العملاء.

❖ تحويل نموذج الأعمال:

وذلك بإعادة هيكلة نموذج العمل داخل الشركة بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، ويهدف هذا النوع إلى الزيادة في نمو الإيرادات، والقدرة على الوصول إلى العملاء عبر عرض خدماته بأساليب حديثة ومتطورة.

❖ تحويل مجال الأعمال:

وتتطلع هذه العملية إلى توسيع نطاق العروض بالدخول إلى مجالات جديدة وتقديم منتجات خارجة عن النشاط أو القطاع المعتاد، بهدف تقديم خدمات بطرق حديثة.

❖ التحول الثقافي-التنظيمي:

ويعتبر هذا النوع أنجع وسيلة لتحقيق الأهداف العملية بشكل سريع والتفوق على باقي المنافسين، حيث يقوم على إحداث عدة تغيرات وتحولات على هياكل المؤسسة القيادية، التنظيم الإداري، وكذا الثقافة الداخلية بما يتكيف والمتطلبات الرقمية. (كريم محمد مبروكة، 2024، صفحة 52)

انعكاسات التحول الرقمي على الأسس النظرية للأمن القانوني

لقد ألقى التطور التكنولوجي بظلاله على مختلف المجالات، ولم يكن القانون بمعزل عن ذلك، حيث تأثرت مختلف فروعه بالتحول الرقمي بما فيها تلك النصوص القانونية التي تكفل الحماية للأفراد، وسنتناول من خلال هذا العنصر مدى تأثر الأمن القانوني بهاته التقنيات الحديثة.

1.3 الأسس التقليدية للأمن القانوني وتأثرها بالتحول الرقمي:

يتطلب تحقق الأمن القانوني جملة من المتطلبات والأسس التي تقوم بدورها على مبادئ فقهية ثابتة ومستقرة كما بينه العديد من الفقهاء القانونيين كعبد الرزاق السنهوري، حيث تتمثل أساسا في مبدأ عدم رجعية القوانين، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة، وكذا مبدأ الثقة المشروعة، غير أن ظهور ما يسمى بالبيئة الافتراضية وما تمليه من تعقيدات وتسارع في المجال التشريعي قد أدى كضرورة حتمية إلى إعادة تشكيل هذه المبادئ لتكون أكثر مرونة وتحقيقا للتوازن بين التحولات الرقمية واستقرار المعاملات، ومن أهم هاته الأسس: (بلكحل صحراوي، محمد علي، 2023، الصفحات 1382-1383)

أولا: مبدأ عدم الرجعية:

يعتبر مبدأ عدم رجعية القانون أحد أهم المبادئ الدستورية التي تعمل على تفعيل مبادئ العدالة وتحقيق الاستقرار في المعاملات والعلاقات بين الأفراد، وذلك من خلال النص على تنفيذ النص القانوني وسريان أحكامه على الوقائع منذ تاريخ النفاذ، دون الرجوع إلى الوقائع المحكوم فيها قبل ذلك والحائزة خاصة على حجية الشيء المقضي فيه، باستثناء بعض الحالات التي تتطلب انسحاب القاعدة القانونية بشرط عدم المساس بالقوانين المتعلقة بالجناية والضرائب.

نصت النصوص الدستورية على ضرورة تحقيق الاستقرار والحفاظ على المراكز القانونية للأفراد والحقوق، وبما أن انسحاب القاعدة القانونية على الماضي يهدد هذا الاستقرار فقد وضع المشرع مبدأ عدم رجعية القانون كركيزة لتحقيق الأمن القانوني وكامتداد لبدأ الشرعية.

في ظل البيئة الرقمية المفروضة ظهرت عدة تحديات ترتبط بطبيعة الوقائع كظهور وضعيات ووقائع قانونية معقدة، وأخرى تتعلق بالزمن القانوني ومن بينها تلك الإشكالات التي تطرحها الأفعال والجرائم الرقمية الصادرة قبل القاعدة القانونية والمستمرة بعدها، من حيث تحديد زمن وقوعها مما أدى إلى إعادة هيكلة هذا المبدأ القانوني وتكييفه بما يتلاءم ويتماشى مع خصوصية التحولات الرقمية الحاصلة دون المساس بالجوهر الرامي إلى الحفاظ على فعالية القاعدة القانونية في ظل تحقيق الاستقرار للمراكز القانونية (بلكحل صحراوي، محمد علي، 2023، صفحة 1382)

ثانيا: مبدأ احترام الحقوق المكتسبة:

يتمتع هذا المبدأ هو الآخر بقيمة دستورية، فلا يجوز الاعتداء على الحقوق المكتسبة للأفراد من قبل الأشخاص الطبيعيين أو أي سلطة من سلطات الدولة دون ضرورة أو تعويض وذلك بمقتضى النصوص التشريعية، ومضمون هذا الحق أنه حق ناشئ عن أحد التصرفات القانونية والذي ينشئ بدوره مركزا قانونيا يتطلب حماية واستقرارا، ولا يتحقق هذا الاستقرار إلا باحترام الحقوق المشروعة (بلكحل صحراوي، محمد علي، 2023، صفحة 1383).

أدى التحول الرقمي إلى خلق مفهوم جديد للحقوق المكتسبة أكثر توسعا، حيث أدرج أنواعا جديدة من الحقوق المكتسبة من خلال الفضاء الرقمي كالحق في البيانات الشخصية، والحقوق المتعلقة بالمحتوى الإلكتروني ، بالإضافة إلى تلك الحقوق التي مصدرها معاملات رقمية افتراضية بحتة، وهو ما يجعلنا أما الاعتراف بمراكز قانونية غير مادية وأكثر قابلية للتغيرات السريعة، وهو ما دفع بالقضاء إلى تبني المرونة في التفسير بما يحقق التوازن بين الاستقرار القانوني لحقوق الأفراد وبين التطور التكنولوجي (البيومي عبد الفتاح، 2002).

إن ظهور ما يسمى بهشاشة الحقوق الناشئة عن الفضاءات الرقمية أدى بدوره إلى تدخل المشرع بغية إعادة خلق نوع من التوازن، وحماية الحقوق من المخاطر الرقمية، وذلك عبر عدة استراتيجيات قانونية أهمها: العمل على توفير حماية أعلى للبيانات من خلال سن عدة قوانين، وضع منظومة تشريعية خاصة بالمعاملات الإلكترونية، السعي لأجل تعزيز العمل بمبدأ الأمن القانوني سالف الذكر.

ثالثا: مبدأ الثقة المشروعة:

ويقوم هذا المبدأ على فكرة التوقع المشروع للقاعدة القانونية الواضحة للأفهام، وسهلة الوصول للأفراد، وذلك بامتناع المشرع عن وضع إجراءات بطريقة مفاجئة وغير مبررة من الناحية القانونية، ما يجعلها تصطدم وتوقعات الأفراد المبنية على أساس الأنظمة السائدة، وبذلك فإن هذا المبدأ يمثل أحد أهم متطلبات تحقيق الأمن القانوني في الدولة، حيث تعود الجذور التاريخية لهذا المبدأ إلى القضاء الإداري الإنجليزي، والغاية من إيجاده هي منع التعسف من قبل السلطات (بلكحل صحراوي، محمد علي، 2023، صفحة 1383).

بالرجوع إلى المنظومة القانونية في الجزائر نلاحظ غياب أي إقرار بشكل صريح لهذا المبدأ، غير أنه بموجب التعديل الدستوري الحاصل خلال سنة 2016م ظهر مبدأ الثقة المشروعة من خلال نص المادة 188 من ذات الدستور والتي جاء فيها (الدستور الجزائري، 2016): " يمكن إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناءا على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، يحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الفقرة بموجب قانون عضوي" (بدوي عبد الجليل، هنان علي، 2021، صفحة 4)

ويستنتج من خلال هاته المادة إقرار المشرع الجزائري بمبدأ التوقع المشروع بالإضافة إلى توفير الضمانات والحماية العالية من خلال إلزام السلطات العمومية، وكذا القضائية والإدارية بتطبيق هذا المبدأ.

2.3 التحول الرقمي وسيلة لتحقيق متطلبات الأمن القانوني:

إن الأمن القانوني في إطار التحول الرقمي يكون مبنيا على ذات الأسس والمبادئ، غير أن هاته الأخيرة تأخذ طابعا رقميا يتطلب شمولها على الجوانب الرقمية لحماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد.

أولا: حماية الحقوق والمراكز القانونية واستقرار المعاملات القانونية:

حيث يعتمد هذا النوع من الحماية للحقوق والمراكز القانونية على خلق مستوى من الثقة المطلوبة عند استخدام التقنيات الحديثة والمتعلقة بالتحول الرقمي.

فمن المهم أن تتمتع التشريعات الرقمية بالاستقرار وذلك لتمكين الأفراد والمؤسسات من التكيف معها وعدم الارتباك، وقد عرض المشرع الجزائري إلى حجية المحررات الإلكترونية وشروطها من خلال نصوص القانون المدني(المادة 323مكرر1) سعيا إلى حماية الحقوق، لتستحدث بعدها المحاكم الإلكترونية التي يتم من خلالها تسيير الملفات بطريقة تقنية، معلوماتية، وتتم الجلسات وتبلغ الأحكام إلكترونيا دون الحاجة إلى الحضور المادي للأفراد، إذ يكفيهم تتبع إجراءات الدعوة عبر الفضاءات الرقمية المخصصة لذلك لحماية مراكزهم القانونية والحصول على حقوقهم، مما يحقق حماية أكبر لهم، وسرعة في تلقي المعلومة واختصارا للوقت والجهد (فرقار معمر، بلحمزي فهيمة، 2017، الصفحات 83-84)

فالبيئة الرقمية تتطلب أكثر من غيرها حماية البيانات الشخصية، والهوية الرقمية، وتكفل الحق في الوصول إلى المعلومة، بالإضافة إلى الحق في الخصوصية، فيكون التحول الرقمي بذلك آلية من الآليات الفعالة في تجسيد الأمن القانوني.

ثانيا: العلم بالقاعدة القانونية والنشر الإلكتروني:

يتحقق الاستقرار القانوني انطلاقا من علم الأفراد بالنصوص والقوانين، وذلك من خلال النشر عبر الطرق الرسمية والوسائل القانونية المنشئة لقرينة العلم مما يجعل القاعدة القانونية أكثر فعالية.

إن الأمن في البيئة الرقمية واستقرارها يتطلب العلم بالقاعدة القانونية وسهولة الوصول إليها من قبل الأفراد وذلك تماشيا مع مبدأ عدم الإعذار بجهل القانون، ونظرا لاكتساح التطور التكنولوجي مجال القانون، فوجب على المشرع الاستفادة من هذه التقنيات وتوظيفها في خدمة ودعم أحد أهم أسس الأمن القانوني المتمثل في النشر الإلكتروني للقاعدة القانونية بغية تعميم العلم بها.

حيث جاء بنص المادة 04 من القانون المدني الجزائري (القانون المدني الجزائري، 1975): "تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية".

تكون نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها وفي النواحي الأخرى في نطاق كل دائرة بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة ويشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة"

وبالتالي فإن سريان الأحكام القانونية يتعلق بالزمن، وهو مرور يوم كامل من النشر أو الوصول، ويتعلق كذلك بعنصر الإعلام الذي يتم حصرا عبر الجريدة الرسمية، وبما أن المشرع الجزائري لم يحدد نمط الكتابة تاركا ذلك على عمومه فيمكن الاعتماد على الكتابة الإلكترونية، وكذا النشر الإلكتروني كوسيلة تدعم تحقيق مبدأ الأمن القانوني وتواكب هذه التقنيات الحديثة في مجال التنظيم والتسيير، وذلك مقابل التزام السلطات عموما بتبسيط الإجراءات، وضمان تمكين الفرد من الحصول على المعلومة الصحيحة (بسعود حليمة، 2023، الصفحات 8-9).

بالنظر إلى النشر الإلكتروني كتقنية حديثة في المجال القانوني وانطلاقا مما سبق فإننا نجده يحقق مجموعة من المزايا أبرزها: تعزيز العلم بالقانون والوصول إليه وذلك من الناحية النظرية، السرعة في تداول القاعدة القانونية ودخولها حيز التنفيذ، ومع ذلك فإن النشر الإلكتروني يثير جملة من الإشكالات والتحديات على الصعيد العملي منها إمكانية عدم الوصول إليه من قبل فئات معينة وبالتالي عدم تكافؤ الفرص، الموثوقية، والطابع الرسمي.

خاتمة:

يعتبر الأمن القانوني هو أحد أهم المرتكزات التي تتطلب تشريعات واضحة ومستقرة لبناء البيئة القانونية القادرة على استيعاب التحولات الرقمية والتكنولوجية الحاصلة، حيث نجد أن المشرع الجزائري قد اتخذ خطوة مهمة من خلال دستور 2020 لمواجهة التحديات المطروحة في هذا المجال والمتعلقة خصوصا بقضايا الأمن السيبراني، وحماية البيانات والذكاء الاصطناعي ولعل من أهم النتائج والتوصيات التي وصلت إليها الباحثة في ختام هاته الورقة البحثية ما يلي:

النتائج:

- ❖ يعتبر الأمن القانوني مصطلحا حديثا، يلعب دورا هاما في حماية حقوق وحريات الأفراد، بالإضافة إلى دعم مبادئ السيادة والعدالة للدول الديمقراطية.
- ❖ مساهمة التحول الرقمي في إعادة هيكلة النصوص التشريعية المرتبطة بالأمن القانوني بما يضمن حماية أعلى للمتعاملين رقميا ويشمل في الوقت ذاته الجوانب الرقمية كقانون التجارة الإلكترونية على سبيل المثال.
- ❖ صعوبة وضع تعريف جامع ومضبوط من قبل الفقهاء والتشريعات أدى إلى عدم استيعاب المفهوم التقليدي للأمن القانوني نسبيا للتطورات الرقمية الحاصلة، ما يستوجب الاعتماد على مبدأ الواقعية التكنولوجية لجعل متطلباته تتلاءم وهذه التقنيات الحديثة.
- ❖ ترتبط فعالية الأمن القانوني بالموازنة بين تحديث النصوص القانونية من جهة وخلق قضاء مستقل من جهة أخرى.
- ❖ يروز الحاجة التبادلية بين كل من القانون والتحولات الرقمية، حيث أفرزت هذه الأخيرة عن جملة من التحديات القانونية التي تتطلب تحديثا مستمرا للتشريعات دون الاخلال بمبدأ الاستقرار القانوني.
- ❖ مساهمة التكنولوجيا في تحقيق مبدأ العلم بالقانون، وتوفير المحاكمة الإلكترونية العادلة، كوسيلة لحماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد.

❖ يكشف التعديل الدستوري لسنة 2020 عن مساعي المشرع الجزائري إلى إنجاح التحول الرقمي من خلال محاولة وضع إطار قانوني يتسم بالوضوح والمرونة وكذا الاستقرار.

التوصيات:

❖ ضرورة الانفتاح على الفكر القانوني من خلال تهيئة الجو التكنولوجي المناسب بغية الوصول إلى تشريعات قانونية جديدة ذات طبيعة تقنية، مما يوحد المفاهيم والمصطلحات القانونية ويقلص فجوة التضارب في تفسيرها.

❖ الحاجة إلى مواكبة التطورات التقنية من خلال تحديث مختلف التشريعات بشكل دوري ومنهجي بما يضمن فهم النصوص وتطبيقها في المعاملات الإلكترونية، مما يعمل على توفير حماية أعلى للأنظمة المعلوماتية مما يعزز ثقة الأفراد في البيئة الرقمية.

❖ تحديث الإطار التشريعي للأمن القانوني ليشمل متطلبات الأمن الرقمي من حماية الأفراد وتنظيم البيانات وغيرها.

❖ العمل على دعم الأبحاث الأكاديمية والابتكار القانوني، بالإضافة إلى تعزيز العمل بمبدأ الثقة المشروعة والاستفادة من تجارب مختلف الدول في هذا المجال.

المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

البيومي عبد الفتاح. (2002). *التجارة الإلكترونية والنظام القانوني*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الجريدة الرسمية. (16 أوت, 2009). القانون رقم 04-09. (47).

الجريدة الرسمية. (10 ماي, 2018). القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية. (28).

الجريدة الرسمية. (10 يونيو, 2018). المرسوم الرئاسي رقم 07-18. (82).

الدستور الجزائري. (2016).

الدستور الجزائري. (30 ديسمبر, 2020). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*(82).

القانون المدني الجزائري. (26 سبتمبر, 1975). الأمر75/58. *الجريدة الرسمية*.

بدوي عبد الجليل، هنان علي. (مارس, 2021). مفهوم مبدأ الأمن القانوني ومتطلباته. *مجلة دراسات في الوظيفة العمومية*(08)، 4.

بسعود حليمة. (2023). العلاقة التبادلية بين الأمن القانوني والتكنولوجيا الرقمية. *تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القانوني للمواطن* (الصفحات 8-9). مسيلة: جامعة محمد بوضياف-مسيلة-.

بلخير آيت عودية. (2018). *الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري*. الجزائر: دار الخلدونية.

بلكحل صحراوي، محمد علي. (سبتمبر, 2023). تكريس القضاء الدستوري للأمن القانوني في الجزائر. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 07*(02).

بواب بن عامر، هنان علي. (20 مارس, 2020). الحق في التوقع المشروع كأحد ركائز الأمن القانوني. *مجلة الدراسات الحقوقية، 07*(01)، 77-78.

بولحية محمد. (2024). دور المحكمة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 07*(02)، 346-347.

عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.

فرقار معمر، بلحمزي فهيمة. (2017). البيئة الإلكترونية والأمن القانوني. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*(06)، 83-84.

كريم محمد مبروكة. (2024). الإطار المفاهيمي لمصطلح التحول الرقمي. *مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، 01*(07).

منصوري مونية، تيجاني وافية. (2023). التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية. *جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الألكترونية في المؤسسات الجزائرية* (الصفحات 6-7-8). جامعة غرداية.

References :

- Beyoumi, A. A. (2002). Al-tijara al-elektroniyya wa al-nizam al-qanuni [Electronic commerce and the legal system]. Alexandria : Dar al-Fikr al-Jami‘i.
- Algerian Government. (2016). Dustur al-Jumhuriyya al-Jaza’iriyya al-Dimuqratiyya al-Sha‘biyya [Constitution of the People’s Democratic Republic of Algeria]. Official Gazette, No. 14.
- Algerian Government. (2020). Dustur al-Jumhuriyya al-Jaza’iriyya al-Dimuqratiyya al-Sha‘biyya [Constitution of the People’s Democratic Republic of Algeria]. Official Gazette, No. 82.
- Algerian Government. (1975). Al-qanun al-madani al-jaza’iri [Algerian Civil Code], Ordinance No. 75-58, September 26, 1975. Official Gazette.
- Badawi, A. J., & Hanan, A. (2021, March). Mafhum mabda’ al-amn al-qanuni wa mutatalibatuhu [The concept of legal security and its requirements]. Dirasat fi al-Wazifa al-‘Umumiyya, (8), 4.
- Bessaoud, H. (2023). Al-‘alaqa al-tabadduliyya bayna al-amn al-qanuni wa al-tiknologia al-raqmiyya [The reciprocal relationship between legal security and digital technology]. In Tiknologia al-Ma‘lumat wa al-Ittisal wa al-Amn al-Qanuni lil-Muwatin (pp. 8–9). University of M’sila.
- Belkheir, A. A. (2018). Al-amn al-qanuni wa muqawwimatuhu fi al-qanun al-idari [Legal security and its foundations in administrative law]. Algiers : Dar al-Khalduniyya.
- Belkahl, S., & Mohamed Ali, B. (2023, September). Takris al-qada’ al-dusturi lil-amn al-qanuni fi al-Jaza’ir [The role of constitutional القضاء in establishing legal security in Algeria]. Al-Majalla al-Akademiyya lil-Buhuth al-Qanuniyya wa al-Siyasiyya, 7(2).
- Bouab, B. A., & Hanan, A. (2020, March 20). Al-haqq fi al-tawaqqu‘ al-mashru‘ ka ahad rakayiz al-amn al-qanuni [The right to legitimate expectation as a pillar of legal security]. Majallat al-Dirasat al-Huquqiyya, 7(1), 77–78.
- Boulhia, M. (2024). Dawr al-mahkama al-dusturiyya fi takris mabda’ al-amn al-qanuni [The role of the constitutional court in establishing legal security]. Majallat Tabna lil-Dirasat al-‘Ilmiyya al-Akademiyya, 7(2), 346–347.
- Ferguar, M., & Belhamzi, F. (2017). Al-bi’a al-elektroniyya wa al-amn al-qanuni [The electronic environment and legal security]. Majallat al-Buhuth fi al-Huquq wa al-‘Ulum al-Siyasiyya, (6), 83–84.
- Karim, M. M. (2024). Al-itār al-mafhumi li mustalah al-tahawul al-raqmi [Conceptual framework of digital transformation]. Majallat al-Baht fi al-‘Ulum al-Insaniyya wa al-Ma‘rifiyya, 1(7).
- Mansouri, M., & Tijani, W. (2023). Al-tahawul al-raqmi fi idarat al-mawarid al-bashariyya [Digital transformation in human resource management]. In Jawdat al-Khadamat fi Zill al-Tahawul al-Raqmi wa al-Idara al-Elektroniyya fi al-Mu’assasat al-Jaza’iriyya (pp. 6–8). University of Ghardaia.